م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/414

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 25 كانون الأول، 25 December 2022

M E A K Weekly Economic Report No. 414

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/414

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 414

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 25 كانون الأول، 25 December 2022

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 414 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي اف:	Weekly Economic Report No. 414 Link to download the report in PDF format:
التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/414
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 414
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 25 كانون الأول، 25 December 2022

Contents

1 - ستجلب المال والسعادة.. ملياردير أمريكي يكشف عن مهنة المستقبل 5
2 - التضخم والركود يثيران الهلع في أميركا..... 6
3 - مصطفى العبد الله الكفري يكتب السياسات الاقتصادية المناسبة 9
4 - هل تنفصل آسيا عن النظام العالمي الحالي؟ 12
5 - اليابان تكشف عن ميزانية قياسية لتعزيز قدراتها العسكرية... 15
6 - Koronawirus w Polsce: W środę 399 nowych zakażeń.. 18
7 - Prezydent chciał zarabiać mniej. Radni się nie zgodzili 21
8 - Sceny uwalniają się z pandemii 23
9 - نهاية كذبة وبداية كابوس... هذه هي تداعيات تغيير سعر صرف الليرة اللبنانية 27
10 - أوجاع مصر بعد اتفاق صندوق النقد للدول المثقلة بالديون . 35
11 - العراق والكويت والسعودية في الصدارة.. توقعات النمو الاقتصادي في 2022 و2023 40
12 - عد قرار التعويم... توقعات الخبراء لسعر الجنيه المصري؟ 42
13 - المنتدى الزراعي العربي: الأمن الغذائي التحديات 44
14 - سورية الدولي الإسلامي يرعى حفل تخرج طلاب الجامعة السورية الخاصةSPU 47

15 - هدم قصور الاستثناءات لكبار المخالفين ... تكلفة القصر مليار ليرة..... 50
16 - المنشآت الصناعية الجديدة..... 54
17 - عن الأثر الاقتصادي المترتّب على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية... تمويل المشروعات التنموية نموذجاً... 55
18 - وزارة الصناعة السورية..... 60

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/414
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 414
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 25 كانون الأول، 25 December 2022

أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - ستجلب المال والسعادة.. ملياردير أمريكي يكشف عن مهنة المستقبل

الخبير السوري: 02-10-2022

أعلن بيل غيتس مؤسس شركة "مايكروسوفت عن مهنة المستقبل في مؤتمر عبر الإنترنت حضره وقال إن أولئك الذين يمارسون هذه المهنة سيجنون الكثير من المال في الواقع وسيتفوق على شركات مثل Google وMicrosoft و Tesla وAmazon.

وعلق المؤسس المشارك لمايكروسوفت، أثناء لفت الانتباه إلى آثار أزمة المناخ في مؤتمر عبر الإنترنت حضره، "إن تدميرها سيدمر العالم". كما أعلن غيتس، وهو من بين أغنى الناس في العالم، عن المهنة التي ستحقق أكبر ربح في المستقبل في نفس المؤتمر.

وقال:" إنه في المستقبل سيكسب العاملون في مجال تكنولوجيا المناخ مبالغ طائلة، وأن العاملين في هذا القطاع سيتفوقون على شركات مثل جوجل ومايكروسوفت وتيسلا وأمازون."

وأضاف غيتس إن الناس يجب أن يتعاملوا مع تغير المناخ وتقنيات المناخ، وذكر أن السيارات الكهربائية بشكل خاص، وتقنيات البطاريات ومحركات الهيدروجين ستكتسب أهمية.

وأكد غيتس أن الاستثمارات المناخية محفوفة بالمخاطر في الوقت الحالي، لكنها ستظهر في المقدمة في السنوات القادمة.

وقال: "في المستقبل، ستتفوق هذه الشركات على شركات مثل Google و Microsoft و Tesla و Amazon."

وأضاف إن تكنولوجيا المناخ ليست مجالًا سهلاً، "إنه عمل محفوف بالمخاطر، لكن أولئك الذين يقاومون حتى النهاية لن يؤمنوا بالمكاسب التي حققوها." https://syrianexpert.net/?p=67056

2 - التضخم والركود يثيران الهلع في أميركا

الدكتور قحطان السيوفي 24-10-2022|

يؤكد المراقبون أن التضخم والركود يثيران الهلع في الولايات المتحدة الأميركية، وكتب الاقتصادي جيسون فيورمان، الذي عمل سابقاً كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، مقالاً في مجلة «وول ستريت جورنال» استحضر منه شعار الرئيس الأميركي السابق جيرالد فورد: «قاوموا التضخم الآن»، وقال إن الاقتصاد الأميركي لديه كثير من الإنفاق الذي يضغط على قدرته في الإنتاج. من عوامل التضخم هو الإنفاق العسكري، وكان الاقتصاديون في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي يؤكدون أن حرب فيتنام كانت تضخمية، بينما تُنفق الولايات المتحدة الأميركية الآن أكثر من 700 مليار دولار سنوياً على الأسلحة والدفاع، ناهيك عن مليارات الدولارات التي تقدم لدعم أوكرانيا عسكرياً الآن، ما أثر سلباً في الإنتاج المدني، لدرجة أن الجمهوريين في الكونغرس يتحدثون عن تخفيض الدعم لأوكرانيا في حال نجاحهم في

الانتخابات التشريعية المقبلة.

لاشك أن الحرب الأوكرانية وتداعياتها والعقوبات التي فرضتها أميركا وأوروبا على روسيا، انعكست على الاقتصاد الأميركي وتراجعت معها معدلات النمو في الولايات المتحدة الأميركية.

الخزانة الأميركية أعلنت أن حظر الطاقة الروسية «يضر أكثر مما ينفع»، فارتفعت الأسعار، بشكل عام في الولايات المتحدة الشهر الماضي، حيث دفع ارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء التضخم إلى أعلى معدل له منذ عام 1981، وفرض ارتفاع تكلفة المعيشة أعباء كبيرة على كاهل الأسر.

مشكلات أميركا المتعلقة بالأسعار لن يتم حلها من خلال أسعار فائدة أعلى، لأن تشديد الائتمان سيعيق الاستثمار في قطاع الأعمال الأميركي من أجل الإبقاء على نفقات منخفضة، لأن الفائدة هي تكلفة، وسيتم تحميلها للمستهلكين، ومن جهة أخرى تزداد الانتقادات المتصاعدة للإدارة الأميركية وسياسات «الاحتياطي الفدرالي» بأخطاء تسببت في الإشراف على الركود.

وفي مقابلة مع شبكة «سي إن إن» الإخبارية الأميركية، قال الرئيس الأميركي و بايدن: «لا أعتقد أنه سيكون هناك ركود اقتصادي، إذا حصل ركود اقتصادي وهذا ممكن، فسيكون طفيفاً»، ويأتي إقرار بايدن بإمكانية أن يشهد الاقتصاد الأميركي ركوداً، بُعَيد الدعوة التي أطلقها صندوق النقد الدولي مؤخراً، إلى المصارف المركزية بهدف مواجهة التضخم الذي يسجل أعلى مستوياته منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وأبقى الصندوق على توقعاته للنمو لعام 2022 عند 3.2 بالمئة، ما يعكس أداء أضعف في الولايات المتحدة، بعد نمو عالمي نسبته 6 بالمئة في عام 2021.

قال الخبير الاقتصادي العالمي محمد العريان إن الولايات المتحدة تتجه إلى

ركود بسبب السياسات الاقتصادية غير الحكيمة، وقال العريان لصحيفة «ذا هيل» الأميركية: ارتكب «الاحتياطي الفدرالي» الأميركي أخطاء ستدرج في كتب التاريخ، ووصف هذا الخطأ بأنه تقييم غير صحيح للوضع حول التضخم.

أظهر نموذج بلومبرغ إيكونوميكس للتوقعات الاقتصادية أن احتمال دخول الاقتصاد الأميركي إلى دائرة الركود خلال الـ12 شهراً المقبلة أصبح 100 في المئة، وهو ما يمثل ضربة قوية للرئيس الأميركي جو بايدن قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الشهر المقبل.

لاشك أن هذه التوقعات ستكون مقلقة بالنسبة لبايدن الذي يدعي دائما أن الولايات المتحدة ستتجنب الركود الاقتصادي وسيبذل جهداً أكبر وأسرع لإبطاء التضخم كأولوية اقتصادية، وخاصة أنها تأتي قبل الانتخابات التشريعية النصفية. الاقتصاد الأميركي، يمكن أن يواجه خطر المزيد من الركود في حال قيام البنك المركزي برفع الفوائد بوتيرة سريعة للجم مستويات التضخم غير المسبوقة، والتي تقلص من القدرة الشرائية للمواطنين.

إن أميركا التي تفرض المزيد من العقوبات على روسيا، تعاني من مستويات تضخم غير مسبوقة وركود، ما يثير الهلع في المجتمع الأميركي، ويقول ثلاثة من كل خمسة أميركيين إن الولايات المتحدة تعاني من حالة ركود، وفقاً لآخر استطلاع أجرته مجلة «إيكونوميست» بالتعاون مع مؤسسة «يوغوف» البحثية. لقد أدى ارتفاع التضخم، وهو أعلى معدل منذ الثمانينيات من القرن الماضي، إلى سوء الحالة المزاجية للكثيرين، وأصبح بعض الأميركيين يعتمدون على سياراتهم الخاصة بمعدل أقل لتوفير البنزين، ويتخلون عن المنتجات العضوية باهظة الثمن، ويبحثون عن صفقات لتوفير بضعة دولارات.

وهناك المزيد من الأخبار السيئة، إذ يتباطأ سوق الإسكان الذي كان مزدهرا في يوم من الأيام، وهو ما يجعل الأسهم في شركات العقارات أمراً محفوفاً بالمخاطر، كما تلقى مؤشر «ستاندارد آند بورز 500» الذي يضم أسهماً لأكبر 500شركة مالية أميركية، ضربة قوية، إذ انخفض بنسبة 19 بالمئة لهذا العام، وهو ما أدى إلى خسارة المستثمرين لتريليونات الدولارات.

في أميركا ثمة مخاطر حقيقية مرتبطة بالأسعار، من أكبر هذه المخاطر المضاربة المالية في النفط، والمعادن، والأخشاب المستخدمة لبناء المنازل، وما إلى ذلك، قد ينشأ خطر آخر إذا أنصت الاحتياطي الفيدرالي إلى نصيحة صقور التضخم، وسيؤدي تشديد الأوضاع النقدية والمالية في الولايات المتحدة، إلى إبطاء النمو إلى 1 في المئة في العام المقبل.

الدكتور قحطان السيوفي

3 - مصطفى العبد الله الكفري يكتب | السياسات الاقتصادية المناسبة

مساحة رأي

بواسطة مصطفي العبد الله الكفري آخر تحديث سبتمبر 4, 2022

السياسة الاقتصادية (Economic Policy) في أي دولة هي: مجموع القرارات التي تتخذها الحكومة بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي أو التحكم فيه كالقرارات المتخذة بشأن الإنفاق الحكومي والضرائب، وقرارات إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء وغيرها.

ويُقصد بالسياسة الاقتصادية المناسبة مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وضعتها لدعم النمو الاقتصادي، وتثبيت الأسعار، وخلق فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وتحرير التجارة وغيرها من الأهداف الأخرى، ولا يكون ذلك إلا من خلال وسائل وأدوات تستخدمها لتحقيق الأهداف المرجوة من تفعيل هذه السياسات. يتضمن كل جانب من جوانب النشاط الحكومي عنصراً اقتصادياً مهماً، يتأثر بالسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة:

منها السياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والتي تحاول الدولة من خلالها الحفاظ على تطور عرض النقود بمعدل لا ينتج عنه تضخم مفرط، أو محاولاتها تهدئة دورة النشاط الاقتصادي ودورة العمل، والسياسة التجارية، التي تحدد التعرفات والرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية والمؤسسات الدولية التي تحكمها، أو سياسة رفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، السياسات التي تتناول إعادة توزيع الدخل أو الممتلكات أو الثروة، وسياسة مكافحة الاحتكار، والسياسة الصناعية أو الزراعية وغيرها.

تباينت الآراء حول أنسب السياسات الاقتصادية، وأكثر الأدوات فعالية في تحفيز الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الشاملة، لسنا هنا بصدد التقييم، لكن الهدف هو الاسترشاد بهذه السياسات حين وضع الأسس العلمية السليمة لخطط التنمية واختيار الأدوات المناسبة. والعديد من المجالات الأخرى للتدخلات الحكومية في الاقتصاد.

بصفة عامة هناك اتفاق على عدد من المبادئ العامة الأساسية التي يتعين مراعاتها عند وضع وتحديد السياسات الاقتصادية، من أهمها:

– 1الواقعية: بحيث يتم وضع السياسات، واختيار الأدوات، على أسس ومعرفة واقعية بظروف المجتمع وإمكانيات الاقتصاد، وأن توضع الغايات والأهداف بما يتلاءم مع الواقع القائم، ويجب أن تكون الأهداف المنشودة واقعية وقابلة للتحقيق وللقياس قدر الإمكان، وان يتم انتهاج الوسائل والآليات الممكنة والفعالة.

– 2الشمولية: يتعين أن تشمل السياسات أغلب المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، وأن تستثمر وتشمل كل الموارد والإمكانيات المتاحة، وأن يتم التنسيق بين كافة القطاعات التي لها علاقة بالسياسات ودور في التطبيق.

– 3التكامل والاتساق: بحيث تكون السياسات بأنواعها متكاملة، وتشكل في مجموعها وحدة متناسقة، وهذا التناسق والتكامل يتعين أن يشمل الأهداف والوسائل والآليات.

– 4المرونة: يتعين أن تتمتع السياسة بقدر من المرونة يمكّنها من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد، وأن تواكب التغيرات والمستجدات، وتستجيب للتطورات المتسارعة في العلوم والتقنية، وإجمالا يتعين ألا تكون هذه السياسات قيدا يحد من حركة المجتمع ومؤسساته.

فالسياسات الاقتصادية الفعالة هي التي ترسم أدواراً جديدة للقطاع العام ومؤسساته، وللقطاع الخاص، وبما يحقق أهداف المجتمع ويخدم المصلحة العامة. ورسم السياسات الاقتصادية التي تلائم المرحلة وتواكب التغيرات وبما يلبي طموحات الأطراف المتنوعة المشاركة في الجهود الاقتصادية التنموية.

https://cpyp.net/%d9%85%d8%b5%d8%b7%d9%81%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a8%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%87-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%81%d8%b1%d9%8a-%d9%8a%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa/

4 - هل تنفصل آسيا عن النظام العالمي الحالي؟

الفضل شلق، ديسمبر 18, 2022

هل نحن على أعتاب عالم بلا أقطاب؟ هل يقترب القرن الأميركي من نهايته كما كتب جيوفاني أريغي منذ بضع سنوات؟ هل عادت آسيا حوضاً اقتصادياً مستقلاً، سياسياً واقتصادياً، كما قبل العام 1500 ميلادياً، حين جاء الأوروبيون مكتشفين؟

نصب الأميركيون لفلاديمير بوتين فخاً أوكرانياً وقع فيه، وما زالت الحرب الأوكرانية مستعرّة من دون أن تتبلور إرادة (على الأقل أميركية) لإطفاء نارها. حاولوا إثارة وتهييج الصينيين بزيارات غربية متعاقبة إلى تايوان، لإعطاء الانطباع لدى الصين (الشعبية) أنهم تخلوا عن الاتفاقات المتعلّقة بشأنها. لم يتجاوب الصينيون بل اتجهوا لعقد مؤتمر يغلب عليه الطابع الإقتصادي البحت. عُقِدَ على ثلاث مراحل في السعودية مع المملكة، كما مع السعودية والإمارات سوية، ثم مع هؤلاء وبلدان المنطقة العربية. يبدو أن تحالف إيران مع روسيا أدى الى زج الأولى في الحرب الأوكرانية وفي صراع داخلي تدل بوادره على ملامح نشوب حرب أهلية. النظام الديني لا يسقط من دون إراقة الكثير من الدماء، لأن أهل النظام يعتبرون أن الإيمان الى جانبهم وحدهم، وخصومهم بغاة على الدولة والدين. علماً أن الدين والدولة هما بمثابة شيء واحد بالنسبة إليهم، فالدولة بنظرهم تُحكم بتكليف إلهي، والدفاع عن النظام هو دفاع عن الشريعة وحكم الله. الملالي وأصحاب المصالح الاقتصادية والمالية في تحالف متين. يدين بالنيوليبرالية؟

في الوقت نفسه، يُدْفن الدين السياسي لا بمراسم دموية بل بكثير من الاحتفالات والمهرجانات الغنائية والثقافية، مما يشير إلى أن الانتقال لغير الحكم الديني يحصل بطريقة فيها الكثير من إرخاء القبضة الاجتماعية والثقافية مع علامات استفهام حول تطوّر سياسي مواكب. كل ذلك مع التخطيط لمشاريع إنشائية تبدو وكأنها مقتطعة من أفلام الخيال العلمي التي تتطلّب الكثير من المال والخيال للتنفيذ، إذا كان ذلك ممكناً. ما يشغل بالهم هو مجمل التطوّر الاقتصادي، ولو جاوز الخيال. لا مجرد رفع أو خفض إنتاج النفط لتتناسب أسعاره مع ما يطلبه الأميركيون.

تشكلت الرأسمالية منذ حوالي 600 عام، وقد ابتدأت مع الميركنتلية التجارية، وحروب الإبادة. عندما زعم الأوروبيون أنهم "اكتشفوا" آسيا والقارة الأميركية في حوالي عام 1500 ميلادي، كان ذلك بداعي التجارة الدولية. كانت منتجات آسيا أكثر تقدماً في القرن السادس عشر من كل ما يُصنّع في أوروبا. معنى ذلك أنه لم يكن لدى الأوروبيين ما يبيعونه للآسيويين. فاستخدموا الذهب المتراكم في أميركا الوسطى والجنوبية، وما تنتجه مناجمها من الفضة. تطلبت التجارة الأوروبية شن حروب إبادة ضد شعوب القارات الأميركية، وتدمير حضاراتها، التي أعيد اكتشافها تحت الأنقاض في القرن الماضي. وتطلّب ذلك أيضاً فرض التجارة بالقوة على القارة الأسيوية، فأنشئت محطات تجارية على شواطىء المحيطين الهندي والباسفيكي. وما سمي مصنعاً في ذلك الوقت ما كان إلا موقعاً لتجميع البضاعة المقتطعة من الآسيويين لقاء ذهب وفضة القارة الأميركية، ولم يكن موقعاً لصناعة أي شيء. وقد كتب برودويل وآخرون حول تدفق الفضة والذهب من أميركا الى آسيا عبر اوروبا، من خلال التجارة القسرية مع آسيا. وقد كتب دونالد لاخ

كتاباً من خمسة أجزاء حول تجارة القرن الـ16 ميلادي بعنوان "آسيا في صنع أوروبا في القرن السادس عشر (Asia in the making of Europe)." يُروى أن السفن الأوروبية "التجارية" المتجهة الى آسيا، كانت محملة بالأحجار للتثقيل (Ballast) كي يستقر جريانها، والمدفعية، ورهبان الطرق الكاثوليكية، وغيرهم، لجمع المعلومات خاصة ما يتعلّق بالمعرفة في آسيا. والمعلوم أن المدفعية والجنود في خدمتها ليسوا من أجل علاقات ديبلوماسية سلمية، بل من أجل ديبلوماسية الحرب والإكراه. عولمة بأشكالها البدائية نشأت بالإكراه. لم تخل العولمات اللاحقة من الإكراه أو الضغط ببعض الأساليب العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية. الرأسمالية والإكراه صنوان لا يفترقان، وإن كانت تصر على أن تكون الواجهة تعاقدية.

أخذ الأوروبيون صناعات أسيوية وقلدوها في بلادهم. وصنعوها ليصدروها الى آسيا بأسعار أرخص مما تنتج محلياً. بالطبع ساهم ذلك، بالإضافة الى وسائل القسر والإكراه، في ضرب الصناعات والحرف المحلية، ثم الاعتماد على المستورد مما تنتجه أوروبا؛ وأهم تلك الصناعات كانت في مجال النسيج. قبل أن تقلد اليابان الغرب، وقبل أن تقلّد الصين صناعات الغرب، قلدت أوروبا الغربية صناعات آسيا، وبنت على ذلك رأسماليتها. وقد قطعت الصين أشواطاً في تقليد صناعات الغرب. ليس التقليد عيباً؛ العيب هو العجز عنه. التقليد وسيلة للتعلّم. في تاريخنا العربي- الإسلامي الكثير من التقليد للثقافات الأخرى. وهذه قلدت ما سبقها. وفي التقليد دائماً إضافة إبداعات جديدة.

هل تسمح الامبراطورية الأميركية بعودة آسيا لتشكّل حوضاً اقتصادياً من دون تدخّل منها؟ هل تسمح لها أن تبقى دون حروب في ما بينها أو

بداخلها؟ عندما سيطرت الامبراطورية البريطانية في القرنين 17 و18 على العالم، لم تسمح بذلك، بل جعلت من نفسها الوسيط بين الهند والصين وغربي آسيا.

الترتيب الجديد المزمع تحقيقه بموجب قرارات المؤتمرات التي انعقدت في السعودية يتناقض مع طبيعة الرأسمالية منذ نشأتها. ليس فيه شيء ضد الرأسمالية كنظام سياسي اقتصادي بل فيه ابتعاد عن صراعات الغرب الرأسمالي من أجل السيطرة. وقد انضمت ايران الى هذه الصراعات بتحالفها مع روسيا. عملياً أخرجت إيران نفسها من آسيا سياسياً وعسكرياً. وما زالت تركيا عضوا في الحلف الأطلسي، وتستجدي في الوقت نفسه الانضمام الى أوروبا العالقة في آتون صراعات الرأسماليات الغربية.

تلوح في الأفق ملامح نظام عالمي جديد تكون فيه القطبية الواحدة، أو الثنائية خارج آسيا (عدا إيران، وتركيا، وربما جمهوريات آسيا الوسطى التي ما زالت مجالاً للنفوذ الروسي). المسألة ليست شرقية (روسيا) وغربية (أوروبا والولايات المتحدة). هي إمكانية أن يكون نصف العالم (الآسيوي) خارج الامبراطورية الرأسمالية العالمية.

ينشر بالتزامن مع موقع الفضل شلق

http://talalsalman.com/%d9%87%d9%84-%d8%aa%d9%86%d9%81%d8%b5%d9%84-%d8%a2%d8%b3%d9%8a%d8%a7-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d9%84%d9%8a/

5 - اليابان تكشف عن ميزانية قياسية لتعزيز قدراتها العسكرية

التاريخ 23 :ديسمبر 2022

المصدر: رويترز

كشفت اليابان اليوم الجمعة النقاب عن ميزانية قياسية للسنة المالية المقبلة اعتبارا من أبريل تبلغ 114.4 تريليون ين (863 مليار دولار)، مدفوعة بزيادة الإنفاق العسكري وتكاليف الضمان الاجتماعي المرتفعة للسكان الذين تزيد بينهم نسب المسنين بسرعة.

وتتضمن الميزانية التي أقرها مجلس الوزراء برئاسة فوميو كيشيدا اليوم الجمعة إلى جانب خطة لإصدار السندات إنفاقا قياسيا على الجيش والرعاية الاجتماعية لدولة مثقلة بسكان متقدمين في السن وفي الوقت الذي تواجه فيه قضايا تتعلق بالأمن الإقليمي بسبب تحركات من الصين وكوريا الشمالية التي يصعب التنبؤ بتحركاتها.

ولتمويل الإنفاق الدفاعي على المنشآت العسكرية والسفن الحربية والسفن الأخرى، قررت الحكومة استخدام سندات بناء بقيمة 434.3 مليار ين لإصدارها في السنة المالية 2023 في خطوة غير مسبوقة.

وتلقت الميزانية دعما من خطة كيشيدا المثيرة للجدل لمضاعفة الإنفاق الدفاعي لليابان إلى اثنين بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027 مما سيؤدي لاستنزاف الموارد المالية اليابانية المثقلة بالفعل تحت وطأة الدين العام الذي يبلغ 2.5 ضعف حجم اقتصادها.

وفي مؤشر أكثر تفاؤلا للأوضاع الاقتصادية، توقع مشروع الميزانية أن تحقق اليابان عائدات ضريبية قياسية بقيمة 69.44 تريليون ين، مما يعكس

تحسن أرباح الشركات و69.44 تريليون ين لخفض إصدار السندات الجديدة إلى 35.62 تريليون ين.

وقال المسؤولون إن الميزانية تفترض أن يكون سعر الصرف للعام المالي المقبل 137 ينا للدولار وهو الأضعف منذ 2010 في حساب إنفاق الميزانية المالية 2023 للدفاع والدبلوماسية.

https://www.albayan.ae/world/global/2022-12-23-1.4585631

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - Koronawirus w Polsce: W środę 399 nowych zakażeń

Fotorzepa, Jakub Czermiński

zew 27.05.2020

Liczba potwierdzonych wynikami andl przypadków koronawirusa w Polsce wzrosła do 22 473 – podało Ministerstwo Zdrowia, informując jednocześnie o śmierci trzech osób zakażonych. Liczba ofiar epidemii w Polsce wynosi 1028.

Najnowsze dane mówią, że z powodu zakażenia nowym koronawirusem SARS-CoV-2 hospitalizowanych w Polsce jest 2320 osób – o 149 więcej niż we wtorek, co oznacza najwyższy wzrost w tym miesiącu. W porównaniu ze andle sprzed tygodnia, liczba pacjentów spadła o 94.

W ciągu ostatnich siedmiu dni liczba osób objętych w naszym kraju kwarantanną wzrosła o 2 tys., w ciągu doby – o 143 I wynosi 79007. Nadzorem epidemiologicznym objęto 19682 osób, co oznacza dobowy wzrost o 543, tygodniowy – o 698.

Od wtorku liczba ozdrowieńców wzrosła w Polsce o 310, w ciągu tygodnia – o ponad 2,1 tys. Za ozdrowiałych uznano w sumie 10330 zakażonych.

Według danych z 27 maja, w naszym kraju pod kątem koronawirusa przebadano ponad 824 tys. Próbek pobranych od

ponad 753 tys. Osób. Dane z 25 maja mówią, że najwięcej testów (210 tys.) przeprowadzono w województwie mazowieckim, najmniej (6287) – w woj. Opolskim. W woj. Śląskim, w którym w ostatnim czasie notowany jest największy wzrost liczby zakażeń przeprowadzono w sumie 69 tys. Testów. W woj. Lubuskim, w którym liczba potwierdzonych przypadków jest najmniejsza w Polsce przebadano 10,4 tys. Próbek.

W pierwszym środowym komunikacie Ministerstwo Zdrowia poinformowało o 229 nowych przypadkach I śmierci jednej osoby zakażonej. W popołudniowym podano, że testy potwierdziły zakażenie SARS-CoV-2 u kolejnych 170 osób. Nowe przypadki dotyczą 9 województw: śląskiego (70), mazowieckiego (37), łódzkiego (28), dolnośląskiego (15), opolskiego (7), podlaskiego (7), świętokrzyskiego (4), małopolskiego (1) I wielkopolskiego (1).

“Z przykrością informujemy o śmierci 3 osób zakażonych koronawirusem” – podał resort. Zgony odnotowano w Gdańsku, Raciborzu I Zgierzu. Osoby zmarłe “miały choroby współistniejące” – podano.

We wtorek liczba zakażonych wzrosła w Polsce o 445, zaś liczba ofiar o 17, środowe dane mówią o 399 nowych przypadkach I 4 zgonach.

W sumie koronawirusa wykryto w naszym kraju u 22 473 osób, liczba ofiar COVID-19 wynosi 1028.

Wzrost liczby potwierdzonych przypadków koronawirusa w Polsce

Koronawirus SARS-CoV-2, znany wcześniej jako 2019-nCoV po raz pierwszy pojawił się w Wuhan prawdopodobnie w połowie listopada 2019 roku. Pierwszym dużym ogniskiem epidemii koronawirusa był targ z owocami morza w Wuhan, który władze zamknęły 1 stycznia w związku z rozpowszechnianiem się choroby.

Na początku stycznia władze Chin oficjalnie przyznały, że zachorowania w Chinach powoduje nowy wirus z rodziny koronawirusów – wirusów odzwierzęcych (inne znane wirusy z tej rodziny to m.in. SARS I MERS).

Istnieje hipoteza, że wirus przeniósł się ze zwierząt na człowieka w wyniku jedzenia mięsa dzikich zwierząt: nietoperzy, węży lub łuskowców. Objawy COVID-19, choroby wywoływanej przez koronawirus to gorączka, kaszel, ból mięśni, osłabienie. W ponad 80 proc. Przypadków przebieg choroby jest łagodny I przypomina przebieg grypy. WHO szacuje śmiertelność nowego koronawirusa na poziomie ok. 3,4 proc. (w przypadku grypy – 0,1 proc.).

W grupie podwyższonego ryzyka w związku z epidemią koronawirusa są osoby starsze lub cierpiące na choroby przewlekłe. Zarażenie się wirusem ma natomiast zwykle bardzo łagodny przebieg u dzieci.

© Licencja na publikacje © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Koronawirus-SARS-CoV-2/200529371-PILNE-Koronawirus-w-Polsce-W-srode-399-nowych-zakazen.html

7 - Prezydent chciał zarabiać mniej. Radni się nie zgodzili

Wikimedia Commons, Attribution-ShareAlike 3.0 Unported (CC BY-SA 3.0), Centymetr

adm 27.05.2020

Prezydent Zamościa Andrzej Wnuk chcąc solidaryzować się z osobami poszkodowanymi podczas pandemii koronawirusa, zaproponował, aby obniżono mu pensję. Do pomysłu samorządowca przychyliła się jednak tylko jedna radna.

Jak informuje „Dziennik Wschodni", prezydent Zamościa Andrzej Wnuk zaproponował obniżenie mu wynagrodzenia. Samorządowiec otrzymuje obecnie pensję zasadniczą w wysokości 5 tysięcy złotych, 2,1 tys. Dodatku funkcyjnego I 2,84 tys. Dodatku specjalnego. Projekt zakładał, że wynagrodzenie zasadnicze Andrzeja Wnuka nadal będzie wynosiło 5000 zł I nie zmieni się 17 proc. Dodatek za wieloletnią pracę. Niższy miał być natomiast dodatek funkcyjny – 1500 zł I dodatek specjalny – 1300 zł. Pomysł polityka wynikał z tego, że chciał solidaryzować się z osobami, które są poszkodowane w wyniku pandemii koronawirusa.

Podczas głosowania okazało się jednak, że za pomysłem prezydenta Zamościa jest tylko jedna radna. Jak tłumaczyli pozostali, propozycja ta jest jedynie chwytem „pod publiczkę". – To niczego nie zmieni. To typowy gest PR. My też możemy przyjąć, że obniżymy sobie diety o 1/3 czy o połowę. Na dwa miesiące. Miasto na tym nie skorzysta I to niczemu nie służy – powiedział radny

Grzegorz Podgórski, komentując andle uchwały ws. Nowego wynagrodzenia prezydenta Zamościa.

- Będą zwalniani z pracy, będą mieli mniejsze wynagrodzenia. Bardzo zachęcam państwa do podobnego gestu – podkreśliła Agnieszka Klimczuk, jedyna radna, która poparła pomysł obniżenia pensji prezydenta.

Jak pisze „Dziennik Wschodni", przeciwna obniżce wynagrodzenia włodarza miasta była także Komisja Budżetu, Infrastruktury I Mienia Komunalnego. Jak stwierdził radny Franciszek Josik, jej członkowie są zdania, że zarobki prezydenta nie są zawyżone. – Ludzi trzeba motywować do pracy. Szukajmy oszczędności gdzie indziej. Obniżenie prezydentowi o jakąś kwotę, to kropla w morzu potrzeb. Prezydentowi obniżymy o tysiąc czy dwa. Co to ma za znaczenie, gdy potrzebujemy 30, 50 milionów złotych. Oczekujemy od prezydenta działań. Programu oszczędnościowego przedstawionego w czerwcu. Nie będziemy obniżać, żeby się pokazać – stwierdził.

Zastępca prezydenta Andrzeja Wnuka przekazał radnym deklarację prezydenta Zamościa, z której wynikało, że jeśli uchwała nie zostanie przegłosowana, samorządowiec 20 proc. Swoich zarobków przekaże na cele charytatywne.

Pomysł ten przypadł do gustu między innymi Grzegorzowi Podgórskiemu, który stwierdził, że pieniądze się wówczas nie rozmyją a konkretna pomoc trafi do potrzebujących.

Za obniżeniem wynagrodzenia prezydenta Zamościa Andrzeja Wnuka zagłosowała jedna osoba. 18 radnych „przeciw", a dwóch wstrzymało się od głosu.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: Dziennik Wschodni

https://www.rp.pl/Koronawirus-SARS-CoV-2/200529365-Prezydent-chcial-zarabiac-mniej-Radni-sie-nie-zgodzili.html

8 - Sceny uwalniają się z pandemii

Jacek Cieślak 27.05.2020

Dyrektorzy teatrów cieszą się z zielonego światła, ale muszą wyjaśnić wiele sprzeczności w przepisach. Na dobre ruszą w sierpniu I we wrześniu.

Zasada jest prosta: może być zapełniona połowa widowni, zaś widzowie w maseczkach. – 16 czerwca ruszamy z przedstawieniami na dwóch małych scenach – powiedział Jan Englert, dyrektor artystyczny Teatru Narodowego. – Oczywiście poza zasadniczą decyzją, są też sprzeczne wytyczne wielu instytucji, które nie znają teatralnych realiów I tym jako urzędnik państwowy będę się zajmował. Po urlopach aktorzy wrócą w połowie sierpnia. Pierwszą andle t na dużej scenie damy na początku września I będzie to „Matka Joanna od Aniołów".

Reżyseruje Wojciech Faruga, a w roli tytułowej zobaczymy Małgorzatę Kożuchowską.

- To dobra decyzja dla tych którzy chcą grać, ponieważ utrzymują się w części ze sprzedaży biletów. Nareszcie dostają instrument, by organizować spektakle I płacić aktorom, którzy są

najbardziej poszkodowaną przez pandemię grupą środowiska teatralnego – mówi Jacek Głomb, dyrektor Teatru im. Modrzejewskiej w Legnicy, wiceprezes Unii Polskich Teatrów. – Jednocześnie wciąż mamy wiele niewiadomych, w tym krytykowane przez środowisko "rekomendacje MkiDN w sprawie otwarcia teatrów". Najlepsza byłaby jednolita decyzja Głównego Instytutu Sanitarnego, ponieważ teraz będziemy musieli wszystko uzgadniać z lokalnymi inspektorami, z którymi trudno się skontaktować, także dlatego, że załatwiają wiele ważnych spraw, dotyczących życia I zdrowia, ważniejszych niż działalność teatrów. W czerwcu na pewno już nie zagramy, ponieważ przyspieszyłem przerwę sezonowa w tym roku I od 1 czerwca będziemy na urlopach. Zresztą czerwiec to nie jest dobry termin dla teatrów nawet w zwykłym czasie, szczególnie na prowincji, przy zamkniętych szkołach. Rozważamy otwarcie teatru w połowie sierpnia widowiskiem plenerowym "Człowiek na moście" na dziedzińcu legnickiego zamku. Tak lepiej oswajać teatr z widzami po wymuszonej pandemicznej przerwie.

Już 6 czerwca odbędzie się andle t a kameralnej scenie gdyńskiego Teatru Miejskiego.

- Zapraszamy na spektakl „Nastazja wychodzi za mąż", do której przygotowania zaczęliśmy jeszcze w lutym – mówi reżyser, dyrektor Krzysztof Babicki. – Niestety, nie będzie mogła działać wakacyjna Scena Letnia na plaży w Orłowie, ponieważ nie ma tam kanalizacji, zaś toi-toie w obecnej sytuacji nie wchodzą w grę. Staramy się o nowe miejsce w plenerze, a na pewno będziemy grać

w naszej Sali w lipcu I sierpniu „Trzech muszkieterów” oraz komedie.

Wakacyjny tryb pracy od lat jest już normą dla gdańskiego Wybrzeża, które w czerwcu I wrześniu ma urlop. – Próby zaczniemy od 15 czerwca I mamy nadzieję, że reżim sanitarny będzie słabł – mówi dyrektor Adam Orzechowski. – Naszą premierą będzie „Życie intymne Jarosława” Kuby Kowalskiego, oparte na listach Iwaszkiewicza oraz poświęconych mu książkach biograficznych. Festiwal Szekspirowski został odwołany, ale zagramy w Teatrze Szekspirowskim „Kumoszki z Windsoru” I „Jak wam się podoba”. Mamy nadzieję, że będzie działała plenerowa scena w Pruszczu Gdańskim.

- Stawialiśmy na to, że będziemy mogli ruszyć na przełomie czerwca I lipca w ostrzejszym reżimie, dlatego przygotowaliśmy przeniesienie na dużą and „Once” dla 300 widzów. Teraz będzie możliwy powrót „Aidy” Eltona Johna I Tima Rice’a. Ponieważ połowa naszej widowni to pięćset miejsc – nie zarobimy, ale będziemy mogli pracować po kosztach, co jest ważne dla aktorów, którzy nie zarabiali. Teraz naszym zadaniem jest takie przygotowanie teatru, by grać pod hasłem „Jesteście bezpieczni”. To będzie wydarzenie, ponieważ Cameron Macintosh zapowiedział, że nie otworzy musicalowych scen na West Endzie I Broadwayu do stycznia 2020 roku.

- 6 czerwca czekam na szczegółowe rozporządzenia dla instytucji I wyznaczenie konkretnego reżimu sanitarnego, a jeśli spełnimy warunki, w końcu czerwca odbędzie się premiera „Nad

Niemnem" w reżyserii Jędrzeja Piaskowskiego, którą planowaliśmy na koniec marca – powiedziała Dorota Ignatjew, dyrektor Teatru im. Osterwy w Lublinie.

- Nie ma gotowej formuły, ile czasu potrzeba, by tancerze wrócili do pełnej formy – mówi Robert Bondara, szef zespołu baletowego Teatru Wielkiego w Poznaniu. – Wiele zależy od organizmu każdego tancerza, ale potrwa to dłużej niż po zwyczajnych wakacjach. To dla nas ogromne wyzwanie, bo będą obowiązywać nadal obostrzenia sanitarne. Na razie są one bardzo ogólnikowe, konkrety zależą od wojewódzkiego inspektora sanitarnego. Musimy wprowadzić rotacyjny system ćwiczeń, by na Sali przebywało mniej osób. Specyfika naszej sztuki bardzo silnie wiąże się z kontaktami tancerzy między sobą podczas prób I spektakli. Trudno pozbawiać taniec bliskości, wiele by na tym stracił.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Koronawirus-SARS-CoV-2/200529369-Sceny-uwalniaja-sie-z-pandemii.html

ثالثاً- أخبار الاقتصاد العربي:

9 - نهاية كذبة وبداية كابوس... هذه هي تداعيات تغيير سعر صرف الليرة اللبنانية

محمد علوش، الاثنين 3 أكتوبر 2022 02:52م

في العام 1939، وُلدت الليرة اللبنانية من رحم فرنسي، وهي بالرغم من تغيير ولاءاتها بين الفرنسيين والإنكليز، تمكنت في عمر العشرين من أن تدخل قائمة أقوى 10 عملات في العالم، واستمرت كذلك حتى العام 1970. يومها لم يتجاوز سعر الدولار الواحد 3 ليرات لبنانية، وكل ذلك قبل الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، ومن بعده أصبح الدولار يوازي 6 ليرات، ثُم 2،382 ليرةً عام 1992، و39،000 ليرة عام 2022.

مرّت الليرة اللبنانية بتجارب قاسية عديدة على مرّ سنواتها، سنتوقف عند أبرز مرحلتين فيها؛ مرحلة التثبيت عند مستوى 1،507 ليرات للدولار الواحد عام 1997، ومرحلة الانهيار عام 2019 وما يُحكى عن قرار بدفن سعر الصرف القديم إلى غير رجعة، مع ما يعنيه ذلك من تداعيات على حياة اللبنانيين.

مراحل سعر الصرف

بحسب دراسة أجرتها شركة "الدولية للمعلومات"، فإن مراجعة تطور سعر صرف الدولار مقابل الليرة خلال الـ60 عاماً الماضية تظهر أنه مر بـ8 مراحل، تُلخَّص على الشكل التالي:

المرحلة الأولى: تمتد من عام 1960 حتى 1981، وتميزت هذه المرحلة بقوة الليرة، وتراوح سعر الصرف في هذه المدة الطويلة بين 2.3 و4.3 ليرات للدولار الواحد.

المرحلة الثانية: تبدأ من عام 1982 وحتى عام 1985: وتميزت هذه الفترة ببداية ارتفاع سعر صرف الدولار، وبلغ سعر الصرف 4.7 ليرات للدولار عام 1983، وبلغ 18.1 ليرة للدولار عام 1985.

المرحلة الثالثة: من 1986 حتى عام 1992: وتميزت هذه الفترة بالارتفاع الكبير في سعر الصرف، فقد ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة من 87 ليرةً في نهاية عام 1986، إلى 2،825-3،000 ليرة في شهر أيلول/ سبتمبر 1992، وهذه المرحلة هي التي شهد فيها لبنان أصعب حروبه الأهلية.

المرحلة الرابعة: تمتد من عام 1993 حتى عام 1998، وتميزت بتراجع سعر صرف الدولار من 2،825 ليرةً إلى 1507 ليرات، وهذه المرحلة هي التي تلت عملية المصالحة اللبنانية في مدينة الطائف السعودية، وأوقفت خلالها الحرب الأهلية وأُطلقت السوق المالية الحرة.

المرحلة السادسة: بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وتميزت ببداية ارتفاع سعر الصرف وظهور القوة الحقيقية للّيرة مقابل الدولار

المرحلة الخامسة: تمتد من عام 1999 إلى عام 2019: وتميزت هذه المرحلة بالاستقرار، فقد استقر سعر صرف الدولار خلال هذه الفترة الطويلة عند 1،505 ليرات و1،515 ليرةً، وبمتوسط يبلغ 1،507.5 ليرات.

المرحلة السادسة: بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وتميزت ببداية ارتفاع سعر الصرف وظهور القوة الحقيقية للّيرة مقابل الدولار.

وإذا أردنا إضافة مرحلة، فإنها ستكون المرحلة المتوقع انطلاقها في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، وهي المرحلة التي يُرجح أن تشهد تغيّر سعر الصرف الرسمي من 1،507 ليرات إلى 15،000 ليرة.

مرحلة التثبيت وأثمانها

احتاج حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بعد وصوله إلى منصبه عام 1993، إلى 4 سنوات تقريباً ليضبط سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي على سعر 1،507 ليرات، مع العلم أنه لا يوجد أي سند قانوني أو ورقة رسمية تتحدث عن سعر الصرف الرسمي الذي أصبح معتمداً منذ الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1997، حتى العام 2019، فهذا السعر لم يُحدد بقانون أو مرسوم، بل ارتبط بمواد معيّنة في قانون النقد والتسليف تتحدث عن مهمة مصرف لبنان بتسيير العمل المصرفي، والمحافظة على سلامة النقد اللبناني.

لا يمكن لأحد أن يُخفي التأثير الإيجابي المباشر لمرحلة تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، إذ كان لهذا الإجراء أثره المباشر على قيمة أموال اللبنانيين، الأمر الذي رفع من قوتهم الشرائية وحسّن من مستواهم المعيشي، وتُشير المتخصصة في الشأن الاقتصادي محاسن مرسل، إلى أن موضوع تثبيت سعر الصرف له شقّان، الأول هو أن الاستثمارات عادةً ما تأتي إلى البلاد التي لديها استقرار في سعر الصرف أو سعر الصرف فيها متحرك له حدود معينة، كما أن استقرار سعر الصرف كان ضرورةً بعد الحرب الأهلية لمدة معيّنة، لاستقطاب الودائع، أضف إلى ذلك أن المرحلة كانت مساعِدةً إلى حد ما، ولكنها كلّفتنا الكثير.

كان اللبناني في "حلم" عنوانه قيمة الليرة الوهمية، وكان يعيش في رفاهية قلّ نظيرها بين الدول. عام 2019، استيقظ اللبنانيون على الحقيقة المرّة

وتضيف مرسل، في حديث إلى رصيف22: "الخسائر جرّاء التثبيت كانت أيضاً باهظةً، فكلفة التثبيت تتحمل جزءاً من مسؤولية تبديد ودائع المودعين. هم يقولون إن رقم الخسائر 73 مليار دولار، ولكن الرقم أعلى من ذلك بكثير"، مشيرةً إلى أن مصرف لبنان يخفي الخسائر تحت بند ما يُعرف بالموجودات الأخرى، ولا نعلم ما هي الموجودات الأخرى، فهذا الرقم يتحرك كثيراً، مرةً كان 33 مليار دولار، والآن هو 63 مليار دولار إذا كانت الأرقام دقيقةً."

كان اللبناني في "حلم" عنوانه قيمة الليرة الوهمية، وكان يعيش في رفاهية قلّ نظيرها بين الدول، ففي أي دولة في العالم كان يمكن لمن يحصل على راتب قدره ألف دولار أمريكي شهرياً، أن يشتري سيارةً وهاتفاً جديداً، ويسافر للسياحة، ويتملك شقةً بقرض سكني، ويعيش حياة رفاهة؟ عام 2019، استيقظ اللبنانيون على الحقيقة المرّة.

بداية نهاية الكذبة

في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2019، وعلى وقع التحركات الشعبية المطالبة بتغيير النظام اللبناني، وبعد تهريب أموال كبار المودعين من المصارف اللبنانية إلى الخارج، شهدت الليرة انهياراً دراماتيكياً وصل إلى نحو 15،000 ليرة للدولار الواحد في الثلث الأول من عام 2021، لتتوالى الانهيارات بالرغم من كل محاولات الحكومات والمصرف المركزي لتدارك المسألة، في ظل عدم الجدية في الإصلاح، والمناكفات السياسية والانتخابية، ما جعل الليرة تصل إلى حدود الـ39 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد مع بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

خلال هذه المرحلة، حافظ مصرف لبنان على السعر الرسمي لليرة مقابل الدولار في التعاملات الرسمية فحسب، والتي تخصّ الدولة اللبنانية، بينما باتت للدولار سوقه السوداء المتحركة بناءً لحركة العرض والطلب، ومضاربات القوى المالية والسياسية. وبالرغم من حفاظه على السعر الرسمي في التعاملات الرسمية، إلا أن المصرف المركزي خلق أسعاراً متعددةً للّيرة مقابل الدولار؛ في المصارف 3،900 ليرة للدولار الواحد ومن ثم 8،000 ليرة، ثم 12 ألف ليرة، وفي دعم الاستيراد وفق سعر صرف يبلغ 1،507 ليرات، ثم 3،900 فـ8،000، ثم سعر الصرف عبر منصة صيرفة التي ابتكرها المركزي لمحاولة التدخل في السوق السوداء.

بالرغم من كل محاولات ضبط سوق الصرف استمر الانهيار، حتى وصلنا في الأمس القريب إلى مرحلة إقرار موازنة العام 2022

دخل لبنان بعد الانهيار في مفاوضات شاقة مع صندوق النقد الدولي لأجل الوصول إلى اتفاق يُتيح للصندوق مساعدة لبنان، وكما هو معلوم فإن للصندوق شروطاً أساسيةً يحاول فرضها على الدول لأجل التعاون معها، وفي المسألة اللبنانية فإن أحد أهم شروط الصندوق هو تحرير سعر صرف الليرة مقابل الدولار، والعمل على توحيد أسعار الصرف في السوق اللبنانية.

بالرغم من كل محاولات ضبط سوق الصرف استمر الانهيار، حتى وصلنا في الأمس القريب إلى مرحلة إقرار موازنة العام 2022، بعد تأخير دام لأشهر، تم بموجبها إعداد أرقام الواردات على أساس دولار 15 ألف ليرة، وكانت هذه الإشارة الأولى إلى نيّة الحكومة اللبنانية تغيير سعر الصرف الرسمي بعد 25 عاماً.

عصر جديد؟

بعد إقرار الموازنة العامة بأيام قليلة، أعلن وزير المالية اللبنانية، يوسف الخليل، في تصريحٍ لوكالة "رويترز"، أن "مصرف لبنان المركزي سيتبنّى سعر صرف رسمي قدره 15 ألف ليرة للدولار بدلاً من 1،507 ليرات"، لافتاً إلى أن "الخطوة ستدخل حيز التنفيذ بدءاً من نهاية تشرين الأول/ أكتوبر المقبل"، ليكون بذلك قد حدّد تاريخ انطلاق عصر جديد لليرة اللبنانية.

لكنه سرعان ما غيّر الصياغة ليربط اعتماد سعر الصرف الجديد بمسألة إقرار خطة التعافي الاقتصادي التي تعمل عليها الحكومة، ومن ثمّ انتشرت معلومات صحافية في لبنان في شأن تدخل مرجعيات سياسية كبرى لمنع حصول هذا الأمر في هذا التاريخ نظراً إلى تداعياته على الشارع اللبناني، متحدّثين عن ضرورة الترابط بين تغيير سعر الصرف الرسمي والاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

بالرغم من كل ذلك، وإن لم يكن الأمر رسمياً (علماً أنه لا يوجد أي شيء رسمي بخصوص ما يُسمى سعر الصرف الرسمي)، فإن مرحلة الـ1،500 ليرة للدولار ذهبت من غير رجعة، ونحن أمام مرحلة جديدة سيتجه سعر الصرف فيها إلى التعويم بشكل عام، وربما إلى تثبيته في حدود معينة في معاملات الدولة والضرائب والرسوم، مع استمراره متفلتاً من الضوابط في السوق السوداء.

ترى مرسل، أن "العصر الجديد المقبل لا يتعلق بسعر الصرف 15 ألف، بل بتعددية أسعار الصرف التي تخلق بلبلةً، وهناك أناس مستفيدون منها، فهذا التعدد يؤدي إلى تعزيز نسب التضخم وإلى تسجيل المزيد من الخسائر وضياع المودعين، وإثراء طبقة على حساب أخرى ويساعد المصارف على تنظيف ميزانياتها على سعر صرف 1،500 أو 8،000 أو 12،000"، عادّةً أن كل

هذه التعددية تساعد على تنظيف ميزانية المصارف وخلق أثرياء جدد في لبنان.

وتضيف: "أما الحديث عن تغيير سعر الصرف إلى 15،000 ليرة، من الدولار الجمركي إلى الضرائب التي ستحسبها الدولة اللبنانية بالدولار وفق هذا السعر، فهم يقولون إن السعر لن يؤثر على نسبة كبيرة من المواد، ويقولون إن هناك 600 سلعة فقط تطالها الزيادات، لكننا نعلم أن أي أكلاف وأعباء إضافية دائماً ما تنعكس على المستهلك، خاصةً في ظل غياب أي نوع من أنواع الرقابة والمحاسبة للتجار."

العصر الجديد المقبل لا يتعلق بسعر الصرف 15 ألف، بل بتعددية أسعار الصرف التي ستؤدي إلى تعزيز نسب التضخم وتسجيل المزيد من الخسائر وضياع المودعين، وإثراء طبقة على حساب أخرى ومساعدة المصارف على تنظيف ميزانياتها

كذلك، ستكون لسعر الصرف الجديد انعكاسات على رؤوس أموال الشركات، وعلى كل الرسوم التي تحصّلها الدولة وتعتمد على الدولار في التخمين، والقروض الشخصية مع استثناء قروض السكن بحسب ما علم رصيف22، إذ سيتم استثناء القروض السكنية التي يسدد ثمنها المواطنون اليوم.

الآثار السلبية على المواطن لا تسري على الخزينة العامة، إذ إن رفع سعر الصرف الرسمي سيمدّ الخزينة بالأموال التي تحتاج إليها لتمويل موازنتها وزيادة رواتب القطاع العام ثلاثة أضعاف.

التغيير المؤجل

فور إعلان الخبر، توالت الاعتراضات عليه، كونه لا يأتي في سياق أي خطة اقتصادية واضحة، إذ أكد رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان، أن إعلان وزير المال عن توحيد سعر الصرف في الموازنة غير صحيح. وقال عبر التويتر: "الموازنة لم تعتمد سعر صرف 15 ألف، بل الحكومة اعتمدت الدولار الجمركي على 15 ألف بعد ضياع استمر 6 أشهر. للأسف، تتابع الحكومة تخبطها المخجل وتلقي بعجزها على جيوب الناس، وهو ما حذرنا منه وواجهناه منذ اللحظة الأولى وسنكمل."

من جهته، رأى رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، كاسترو عبد الله، في تعليق على قرار وزارة المالية رفع سعر الدولار من 1،500 ليرة إلى 15،000 ليرة كسعر رسمي للدولار، أنه اتفاق من تحت الطاولة بين الطغمة السياسية الحاكمة وحيتان مصارف المال والكارتيلات وكبار التجار."

ورأى النائب ميشال ضاهر، أن "تغيير سعر الصرف الرسمي إلى 15،000 ليرة هو لدفع المصارف إما إلى زيادة رأسمالها أو إجبارها على إعادة الهيكلة، وهذا ما سيدفع المودع لتحويل أرصدته من الدولار إلى الليرة على السعر الجديد لشراء الدولار الكاش، مما سوف يؤدي إلى حسومات كبيرة على شيكات الليرة وارتفاع غير مسبوق في سعر الدولار."

https://raseef22.net/article/1089868-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%B0%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B3-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%87%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9?utm_campaign=Post-29233&utm_medium=email&utm_source=CMS-3

10 - أوجاع مصر بعد اتفاق صندوق النقد درس للدول المثقلة بالديون

ارتفاع تكلفة تأمين الديون يزيد أعباء الوفاء بالالتزامات المالية على الدولة، السندات تتراجع مع تجاهل المضاربين لاتفاق القرض والإصلاحات المنتظرة، مسار بنك الاحتياطي الفيدرالي المتشدد يحد من الإقبال على الاستثمارات الخطرة، 07 نوفمبر 2022

زبائن يشترون فواكه وخضروات طازجة في سوق المنهل بحي مدينة نصر في القاهرة بمصر. المصدر: بلومبرغ

تبدو الاستراتيجية الخاصة بمصر التي يقودها صندوق النقد الدولي لتجاوز أزمة الديون بمثابة وصفة ممتازة لارتفاع ديون البلاد، إلا أن صناديق إدارة الثروة تشكك في تنفيذ هذه الخطة.

في تسلسل سريع للأحداث خلال الشهر الماضي، حصلت الدولة التي تقع في شمال أفريقيا على حزمة إنقاذ من صندوق النقد الدولي، وجمّدت سداد مليارات أخرى من التمويلات الثنائية، وتبنّت نظام عملة أكثر مرونة وزادت من أسعار الفائدة .لكن سرعان ما تبدد أي توقع بأن موجة الأنباء السارة ستُحدث انتعاشة في السوق حيث بدأ تراجع السندات المصرية وارتفعت تكلفة تأمين ديون البلاد ضد التخلف عن السداد.

الاستجابة المتشككة من جانب حاملي السندات تجاه الإعلانات المصرية الحاسمة والمفاجئة ربما تقدم درساً للدول التي تعاني من نقاط ضعف مالية مشابهة على غرار باكستان والأرجنتين وغانا. فلم تعد الوعود المجردة كافية لتبديد هذه الشكوك، إذ يطالب المستثمرون بتقديم دليل على أن البلدان تتخذ

الإجراءات الحاسمة اللازمة لسد فجوات التمويل والحد من الديون. علاوة على ذلك، أضعف أحدث تحرك لتشديد السياسة النقدية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إقبال المستثمرين على برامج التحوّل المحفوفة بالمخاطر في العالم الناشئ.

الأصول الخطرة

قال تود شوبرت، رئيس وحدة أبحاث الدخل الثابت في مصرف "بنك أوف سنغافورة": "إصرار بنك الاحتياطي الفيدرالي على سياسته التقشفية يضعف الإقبال على الاستثمار في الأصول الخطرة، خصوصاً الأسواق الواعدة (frontier markets) مثل مصر، ويحتاج تعافي السندات المصرية إلى تحسن المناخ العالمي لتداول الأصول الخطرة وخطة أشد واقعية تتعلق بسبل تعامل البلاد مع احتياجاتها التمويلية غير اليسيرة."

حققت سندات مصر للمستثمرين سابع أفضل عائدات في أكتوبر الماضي من بين 72 دولة نامية تتعقبها بلومبرغ مع قرب بلوغ المفاوضات بينها وبين صندوق النقد الدولي نهايتها. لكن خلال الشهر الجاري، تأتي السندات المصرية متراجعة عن غالبية أقرانها بخسائر طفيفة. في هذه الأثناء، صعدت عقود مقايضة مخاطر الائتمان فئة 5 أعوام 210 نقاط أساس خلال 5 أيام لتبلغ 1245 نقطة وهو ما يُعدّ أعلى كثيراً من مستوى ألف نقطة أساس الذي يعتبره محللون مثل جوردون باورز من شركة "كولومبيا ثريدنيدل إنفستمنتس (Columbia Threadneedle Investments) "بمثابة نقطة بداية الضائقة.

قال باورز: "تبقى مصر نموذجاً لمنطق (أرني الدليل)، وتُعدّ مشاركة صندوق النقد الدولي بمثابة نقطة جيدة لضبط السياسة المالية، ولكنها لن تعالج

بمفردها أياً من مشكلات التمويل الخارجي إذ إن نجاح البرنامج يعتمد بدجة كبيرة على تنفيذ أجندة الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي ما زال المستثمرون متشككين فيها آخذاً في الاعتبار خيبات أملهم السابقة."

إنفوغراف: مصر أكبر دولة عربية مدينة لصندوق النقد

يُعدّ ذلك إنذاراً لحكومات أخرى بالأسواق الناشئة التي تعاني من ديون متعثرة وجدول أعمال غير مكتمل من إجراءات الإصلاح الاقتصادي. فقد حذّر صندوق النقد الدولي الأرجنتين من التدابير غير التقليدية الخاصة بالعملة. وفي غانا، قال الصندوق إنه يتعين على المسؤولين الوفاء بالتزامات إعادة الهيكلة لكي تكون البلاد مؤهلة للحصول على المساعدة في حالة اعتبار ديون الدولة غير مستدامة.

حان وقت العمل

قيمة القرض الذي ستناله مصر من صندوق النقد الدولي -3 مليارات دولار- تتماشى مع الحد الأدنى من التوقعات، في حين قدّر مصرفا "غولدمان ساكس" و"بنك أوف أميركا" أن مصر قد تحتاج للحصول على 15 مليار دولار.

تحتاج البلاد إلى 28 مليار دولار حتى نهاية 2023 من أجل عملية إعادة تمويل ديونها مستحقة السداد، ودفع فوائد الديون وتمويل عجز الحساب الجاري، بحسب أبحاث مصرف" دويتشه بنك"، بجانب 20 مليار دولار إضافية مطلوبة في السنة التالية. ليس في إمكان صافي الاحتياطيات النقدية الدولية لمصر، الذي يفوق بقليل 33 مليار دولار، تحمّل هذا العبء. وقد تسبب ذلك في مخاوف من أن مصر ستواصل اللجوء إلى أسواق الديون.

بخلاف 2016.. تحرير صرف الجنيه لم ينعش بورصة مصر حتى الآن

أكدت علياء المبيض، التي تتولى منصب مدير عام وحدة الاقتصاد والاستراتيجية بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لدى شركة "جيفريز إنترناشيونال (Jefferies International) "أن المستثمرين يحتاجون لتوضيح آفاق التمويل الخارجي للبلاد بعد الـ12 شهراً المقبلة، ورؤية استثمارات أجنبية مباشرة تدخل مصر من حلفائها بدول الخليج.

جاذبية السندات

لكن مديري الثروة الذين يفتشون عن الديون المتعثرة ذات القيمة الرخيصة لم يتخلوا عن مصر بصورة كاملة، إذ إن سنداتها المستحقة في 2029 و2030 اكتسبت جاذبية إضافية عقب مسارعة المستثمرين بشراء السندات ذات آجال الاستحقاق الأقصر والأطول في غضون الأسابيع الأخيرة، بحسب "دويتشه بنك."

كتب محللو "دويتشه بنك" بمن فيهم سميرة كالا وأنتوني وونغ في تقرير: "من المفترض أن تدعم الإجراءات الإصلاحية التي يقودها صندوق النقد الدولي مع مرونة سعر صرف العملة أداء الاقتصاد الكلي وأن تسهم في جذب التدفقات الأجنبية."

الاستثمارات الأجنبية في شركات مصر الناشئة تتجاوز نصف مليار دولار في 2022

هذا البرنامج الكبير هو الثاني لمصر مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2016. رغم ذلك، فإن إحراز تقدم على صعيد الإصلاحات اتسم بالبطء في بعض المجالات، وفقاً لما كتبته كالي ديفيس، خبيرة الاقتصاد في شركة "أكسفورد إيكونوميكس أفريكا(Oxford Economics Africa) "، في تقرير. التي قالت إن الدولة -وبصفة خاصة الجيش- تمارس درجة هائلة من

التحكم في الاقتصاد، وقد حقق برنامج الطروح العامة الأولية للحكومة نجاحاً محدوداً للغاية حتى الآن.

استعانت مصر، بوصفها مستورداً رئيسياً للمواد الغذائية، بجهات إقراض دولية للحصول على الدعم عقب معاناتها من صعود أسعار السلع الأساسية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. وربما تضررت أيضاً إيرادات قطاع السياحة جراء وصول أعداد أقل من الزوار القادمين من روسيا، والتي تُعدّ سوقاً رئيسية لها.

متطلبات الاتفاق

وفقاً للاتفاق الأخير، طالب صندوق النقد الدولي مصر باتخاذ تدابير إصلاح مالي ترمي إلى تقليص الديون وتحسين عمليات تحصيل الضرائب. كما أنه طلب من البلاد تشجيع ودفع نمو القطاع الخاص عبر "الحد من حضور الدولة في الاقتصاد."

قال أدريان دو توا، مدير وحدة أبحاث اقتصاد الأسواق الناشئة في شركة "ألاينس بيرنشتاين (AllianceBernstein)" ومقرها بلندن: "بعض المعطيات والتوقعات التي تدعم برنامج صندوق النقد الدولي الذي نشره المسؤولون تبدو طموحة تماماً، ومن ثم، توجد مخاطر ضخمة وفي ظل استمرار استثمارات السوق ثقيلة في مجال الائتمان نوعاً ما، يمكن للسندات أن تراوح مكانها في المستقبل القريب."

https://www.asharqbusiness.com/article/43787

11 - العراق والكويت والسعودية في الصدارة.. توقعات النمو الاقتصادي في 2022 و2023

اقتصاد، نشر الاثنين، 31أكتوبر / تشرين الأول 2022

دبي، الإمارات العربية المتحدة–(CNN) وفقًا لتقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" لمنطقة الشرق الأوسط وشرق آسيا الصادر عن صندوق النقد الدولي في 31 أكتوبر 2022، شهدت البيئة الاقتصادية على الصعيد العالمي تدهورًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، متبوعة بالحرب المستمرة التي شنتها روسيا على أوكرانيا، والعقوبات المفروضة على روسيا التي ما تزال آخذة في الاتساع.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشرق آسيا، ذكر التقرير بأن الوضع الاقتصادي ما يزال محتفظًا بتماسكه خلال النصف الأول من 2022، ولكن معدلات التضخم ثاقبت على الارتفاع بشكل مفاجئ في المنطقة، لتتعرض إلى أجواء من عدم اليقين ومخاطر من حدوث تطورات سلبية.

وتشير التوقعات في المنطقة إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لتصل نسبته إلى 5.0% خلال 2022، الذي يعد ارتفاعًا من 4.1% في 2021. ورغم التحسن، فإن التوقعات تشير إلى أن الأوضاع العالمية المتفاقمة سيكون لها تأثير على العام القادم، مع تباطؤ النمو الاقتصادي لتصل نسبته إلى 3.6% في 2023.

إليكم نظرة في الإنفوغرافيك أعلاه على توقعات صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في 2022 و2023.

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/10/31/gdp-growth-forecasts-22-23-infographic

12 - عد قرار التعويم... ما هي توقعات الخبراء لسعر الجنيه المصري؟

4 انوفمبر 2022 – 16:57 بتوقيت أبوظبي

باسل الخطيب – سكاي نيوز عربية

أوراق نقدية لـ الجنيه المصري والدولار الأميركي

حصدت القرارات الأخيرة للبنك المركزي المصري بتعويم سعر الجنيه ورفع أسعار الفائدة إشادات من مؤسسات ائتمانية عالمية، حيث أجمعت التعليقات على إيجابيات هذه الخطوات، وأهمية دورها في وضع الاقتصاد المصري على المسار الصحيح.

وقد انخفض الجنيه المصري قرابة الـ 22.5 بالمئة، إلى نحو 24.25 جنيه لكل دولار أميركي، منذ الإعلان عن تعويم سعره الأسبوع الماضي، حيث رأى "جي بي مورغان "في مذكرة حديثة أن السعر الحالي للجنيه يعتبر عادلاً، متوقعاً تعديلاً تدريجياً إلى 23.5 جنيه للدولار بحلول نهاية العام الحالي.

من جانبه، قال د يسري الشرقاوي رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة في حديث لموقع "سكاي نيوز عربية"، إن القرارات التي اتخذها المصرف المركزي المصري مؤخراً لناحية تحرير سعر الصرف ورفع مستويات الفائدة هي واحدة من أعظم القرارات، التي تؤكد أن القائمين على السياسة النقدية والمالية في البلاد يقظون تماماً لما يحدث في العالم، مشيراً الى أن اجراء إصلاح للسياسية النقدية والمالية وعمل حماية مجتمعية، اكسب مصر ثقة مؤسسات الائتمان العالمية وصندوق النقد الدولي، وهو ما انعكس إيجاباً على توقعات هذه المؤسسات لمصر خلال الأشهر المقبلة.

ولفت الشرقاوي وهو مستشار الاستثمار الدولي، إلى أن مصر قامت ولأول مرة بتحرير سعر الجنيه تحريراً كاملاً غير مدار، وتركت لآلية العرض والطلب تحديد سعره في السوق، مشيراً إلى أنه لا يمكن وصف السعر الذي وصل إليه الجنيه المصري بـ "العادل" بل بالسعر "المُعبّر" عن الطلب على الدولار في السوق ومدى توافره.

وبحسب الشرقاوي فإن الحديث عن سعر ثابت للجنيه انتهى، وهو سيظل يشهد تذبذبات في المرحلة القبلة، لافتاً الى أن هناك استقراراً سيحدث خلال 3 أو 4 أشهر بفعل الحزمات التمويلية المتوقع أن تتلقاها مصر، ما سينعكس تراجعاً بسعر صرف الدولار مقابل الجنيه بنسب تتراوح بين 15 و20 في المئة.

من جهتها تقول الخبيرة الاقتصادية المصرفية نائب رئيس بنك مصر سابقاً سهر الدماطي في حديث لموقع "سكاي نيوز عربية"، إن الفترة المقبلة ستشهد تلقي مصر لحزمات مالية مختلفة، تصل قيمتها إلى نحو 9 مليارات دولار، وهو ما سيؤثر إيجاباً على الوضع الاقتصادي العام في البلاد على المدى المتوسط وسيساهم برفع الاحتياطي الأجنبي في مصر.

وشددت الدماطي على أن ما سيحدد سعر الجنيه في المرحلة المقبلة هو العرض والطلب فقط، مشيرة إلى الدور الإيجابي الذي ستلعبه الحزمة المالية التي ستتلقاها مصر من صندوق النقد على سعر الجنيه، بالاضافة إلى بعض الاستثمارات المتوقع أن تقوم بها عدة دول خليجية سيرفع الموارد المالية للبلاد.

وبحسب الدماطي فإن استراتيجية مصر في المرحلة المقبلة، تعتمد على توسيع القاعدة الصناعية وتقليل الاستيراد والعمل على زيادة التصدير بقوة، إذ

تسعى الدولة إلى تقليل الفجوة بين الاستيراد والتصدير، كما تسعى إلى تقوية إيرادات القطاع السياحي.

وأعربت الدماطي عن تفاؤلها بمستقبل الاقتصاد المصري وذلك بدعم من القرارات الأخيرة للبنك المركزي المصري.

https://www.skynewsarabia.com/business/1568691-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D9%85-%D9%87%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%9F

13 - المنتدى الزراعي العربي: الأمن الغذائي في مواجهة التحديات

المكان: عمان، الأردن، 4-6 ديسمبر 2022

المنظم: المنتدى الزراعي العربي

يتم تنظيم المنتدى الزراعي العربي بالتعاون بين جامعة الدول العربية والإسكوا وشركاء إقليميين آخرين.

يستعرض المنتدى ويناقش التحديات التي تواجه المنطقة العربية والفرص والحلول المتاحة، بما في ذلك استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030؛ استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع الزراعة في الأردن. وآليات تنسيق السياسات بين قطاعي الزراعة والمياه.

كما يتناول المنتدى فرص التمويل المناخي، والاستثمار في الزراعة المستدامة، ودور القطاع الخاص في التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، والتي يمكن أن تعزز مرونة النظم الغذائية والأمن المائي.

نتيجة الاجتماع: مأسسة آلية مراقبة وتنسيق قوية لتنفيذ قرارات قمة الجزائر بشأن الأمن الغذائي العربي:

- وضع خطة عمل لتنفيذ مجموعة البرامج التي أقرتها القمة العربية في الجزائر بما في ذلك تحديد مهام وأدوار كل طرف في إطار زمني محدد.
- إنشاء مرفق سيادي عربي مخصص لدعم المزارعين العرب وخاصة صغار المزارعين.
- إنشاء شبكة من الخبراء العرب والمنظمات العربية والدولية لوضع خطة استجابة للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي.

ربط العلم بالسياسة وتحديث وتخصيص بناء القدرات والتعليم:

- الاستثمار في البحث العلمي والابتكار في مجال الزراعة والأمن الغذائي إلى جانب الروابط المؤسسية بين العلم والسياسة.
- تصميم وتعزيز التعليم والتدريب المخصص بناءً على تقييم احتياجات المهندسين ورجال الأعمال والمزارعين والمرشدين ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وصناع القرار

التأكيد على استدامة الموارد والنظم البيئية:

- تعميم اعتبارات الاستدامة المتعلقة بالمياه والأراضي والنظم البيئية أثناء تخطيط وتنفيذ خطط وبرامج الزراعة والأمن الغذائي

زيادة الوعي:

- تنويع أدوات المعرفة والدراية ونقل التكنولوجيا
- تكييف قنوات الاتصال مع الجمهور المستهدف

إصلاح أنظمة الدعم وأدوات الحماية الاجتماعية:

- الإعانات الموجهة لتشجيع الإنتاج المستدام والذكي للسلع الغذائية الاستراتيجية
- خطط مالية مبتكرة تعزز التنويع الاقتصادي لتحقيق الاستقرار في صغار المزارعين
- تعزيز التخفيف من المخاطر ونقل المخاطر من المزارعين الصغار والمتوسطين للتخفيف من تأثير الظواهر المناخية المتطرفة على الزراعة وأنظمة الأمن الغذائي المحلية

تعزيز التعاون التجاري الإقليمي في الزراعة والسلع والخدمات الغذائية:

- زيادة حصة القطاع الزراعي في الدعم وإلغاء أو تخفيض كافة الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على مدخلات الإنتاج الزراعي بين الدول العربية مما يسهل تدفق وتبادل السلع الزراعية والمنتجات الغذائية بين الدول العربية.
- أهمية المنتدى الزراعي العربي الذي سيكون مقره عمان، الأردن، والدعوة لعقد الدورة الثانية للمنتدى العربي الزراعي في الربع الأخير من العام المقبل 2023.

https://www.unescwa.org/events/arab-agro-forum-food-security-face-challenges

رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:

14 - سورية الدولي الإسلامي يرعى حفل تخرج طلاب الجامعة السوريةالخاصةSPU

سورية–دمشق \2022/11/10:

برعاية بنك سورية الدولي الإسلامي احتفلت الجامعة السورية الخاصة SPUيوم الأحد 2022/11/6 في قصر المؤتمرات بدمشق، وضمن أجواء مميزة بتخرج الدفعة الرابعة عشر من طلابها والبالغ عددهم نحو 800 طالباً وطالبة من مختلف الكليات، بحضور وزير التعليم العالي الدكتور بسام ابراهيم، والسيد بشار الست الرئيس التنفيذي للبنك ومجلس أمناء الجامعة وعمادة الكليات والهيئات التدريسية في الجامعة وحشد من المهتمين وذوي الخريجين.

وفي كلمة له خلال الحفل تقدم السيد بشار الست الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي بالتهنئة والمباركة للخريجين بهذا الانجاز متمنياً لهم التفوق والتوفيق المستمر في مسيرة حياتهم.

وأكد الرئيس التنفيذي على أن رعاية البنك لهذه الفعالية تأتي في إطار المسؤولية الاجتماعية وانطلاقاً من إيمان البنك بأن الشباب هم النواة الأولى لبناء مجتمع واعٍ ومثقف، وإيماناً من البنك أيضاً بأهمية دعم المعرفة ودعم الطلبة ودعم قطاع التعليم بشكل عام الذي يمثل ركيزة أساسية لتطور أي مجتمع، كما يعُد البنك ذلك واجباً وطنياً واجتماعياً واستثماراً حقيقياً في المستقبل .

ومساهمة منه في نشر ثقافة الدفع الالكتروني والثقافة المصرفية بشكل عام لدى أبناء المجتمع السوري، وتقديراً للتفوق والتميز، قدم البنك خلال

الحفل هدايا للمتفوقين وعددهم 15طالباً وطالبة، وهي عبارة عن فتح حساب مصرفي لكل طالب معفىً من العمولات، ومتضمناً جميع الميزات والخدمات الالكترونية، إضافة إلى بطاقة مصرفية مجانية، كما تم ايداع مكافأة مالية في حساب كل من الطلبة المتفوقين.

وفي نهاية الاحتفال تم تقديم الهدايا والشهادات للخريجين والإعلان رسمياً عن تخريج الدفعة الرابعة عشر من الجامعة السورية الخاصة SPU ضمن أجواء احتفالية رائعة.

لمزيد من المعلومات والاطلاع على آخر أخبار البنك يرجى زيارة الموقع الالكتروني على الرابط التالي: https://www.siib.sy/

ورابط صفحة البنك على

الفيسبوك: https://www.facebook.com/SIIBSY

معلومات عن البنك:

تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي برأسمال مقداره (5) مليارات ليرة سورية وقام برفعه ليصل إلى 15 مليار ليرة وبدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من عام 2007.

ويبلغ عدد فروعه ومكاتبه 31 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق السورية، ووصل عدد عملاء البنك إلى أكثر من 300 ألف متعامل حتى نهاية العام 2021 ويعد البنك من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث عدد المساهمين حيث بلغ عددهم حوالى 13 ألف مساهم، ومن أهم غايات البنك توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قيام

البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق المساهمين، وحصد بنك سورية الدولي الإسلامي جائزة أفضل بنك إسلامي في سورية عن العام 2021. Best Islamic Bank In Syria إضافة إلى جائزة أفضل تطبيق موبايل بنكي في سورية Best Mobile Banking Application، مقدمة من مجلة إنترناشيونال فاينانس International Finance Magazine.

https://www.facebook.com/100064731878804/posts/pfbid0wD6a7CAMWfmCtRq2pBzTY1Hg1p8WUS8g5wNrTmqJqEmqPD5cyvAoBh3bZfPPGLhol/

15 - بيان صادر عن السيد الدكتور محمد العمادي بخصوص أعضاء مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية (05-11-2009)

صرح السيد الدكتور محمد العمادي رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، بأنه استناداً إلى قرار السيد المهندس محمد ناجي العطري رئيس مجلس الوزراء رقم 5904 تاريخ 01/11/2009، والمتضمن تشكيل مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية من السادة التالية أسماؤهم:

1. الدكتور أحمد راتب الشلاح خبير
2. الأستاذ عرفان العظمة خبير
3. السيد محمد أوبري خبير
4. المهندس محمد عبد السلام هيكل ممثلاً عن الشركات المساهمة المدرجة

5. الدكتور مصطفى العبد الله الكفري ممثلاً عن الشركات المساهمة المدرجة
6. السيد لؤي محمد الحبال ممثلاً عن شركات الخدمات والوساطة المالية
7. السيد نجيب جرجي مجيد الحكيم ممثلاً عن شركات الخدمات والوساطة المالية
8. الدكتور جورج الأوظن ممثلاً عن مصرف سورية المركزي
9. السيد فتحي الجبان ممثلاً عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

فقد تم دعوة السادة أعضاء مجلس الإدارة لسوق دمشق للأوراق المالية، للاجتماع بتاريخ يوم الخميس 05/11/2009 في مقر الهيئة، حيث رحب السيد رئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة بالسادة أعضاء مجلس الإدارة، كما تم انتخاب الدكتور أحمد راتب الشلاح كرئيس لمجلس إدارة السوق والسيد محمد عبد السلام هيكل كنائب لرئيس مجلس الإدارة.

وتمنى مجلس مفوضي الهيئة للسادة أعضاء مجلس الإدارة كل التوفيق في ممارسة المهام الملقاة على عاتقهم، وبما يخدم مصلحة السوق والوطن.

15 - هدم قصور الاستثناءات لكبار المخالفين ... تكلفة القصر مليار ليرة

A2ZSYRIA 20/11/2022 ، ريف دمشق..

بدأت تظهر الشكاوى والمشاكل من الاستثناءات القديمة التي منحت في محافظة ريف دمشق خلال السنوات السبع السابقة، وتم إيقاف العديد من

رؤساء البلديات، وإحالتهم إلى القضاء والجهات المختصة لتقصيرهم في تنفيذ المرسوم 40 الخاص بمخالفات البناء، وتم هدم ١٥ قصرا من المخالفات للكبار قبل الصغار.

وبين مدير المتابعة في محافظة ريف دمشق غاندي سليمان لـ«الوطن» أن الاستثناءات القديمة التي كانت ممنوحة في سنوات سابقة تم إحالتها اليوم إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية، وهي كثيرة من دون أن يذكر رقماً محدداً، وهناك بعض المتضررين من إيقاف الرخصة التي حصلوا عليها باستثناء سيرفع دعاوى على المحافظة لكونه حصل على ترخيص عبر استثناء وتم دفع الأموال ورخصته تم إيقافها، والاستثناءات تعالج في الجهاز المركزي وحتى الآن لم يطلب الجهاز إلغاء الاستثناءات.

وأشار سليمان إلى القرار الذي وصفه بالجريء الذي أصدره محافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدى وتم تعميمه على كل الوحدات الإدارية لإيقاف التعامل مع القرارات والتراخيص التي منحت بشكل استثنائي وعلى مسؤولية الوحدات الإدارية، على الرغم من أن صاحب الترخيص دفع الرسوم للرخصة ومع ذلك تم إيقاف هذه الاستثناءات.

وبالنسبة لتنفيذ قرارات الهدم بين سليمان أن المحافظ شكل لجان هدم مركزية فرعية برئاسة مديري المناطق والنواحي ويتم تحويل المخالفات إلى هذه اللجان لمعالجتها في حال تقصير الوحدات الإدارية.

وأكد سليمان أن محافظة ريف دمشق قامت بهدم أكثر من 8 قصور فخمة ومكسوة بأفضل نوع من مواد الإكساء، إضافة إلى هدم 7 قصور الشهر الماضي و3 مزارع بالشيفونية، وجميعها ضمن حرم طريق المطار، لافتا إلى أن أعمال الهدم مستمرة في جميع أنحاء ريف دمشق وتم هدم مخالفات

في حتيتة التركمان وقطنا والشيفونية والسيدة زينب والنبك وداريا وغيرها من المناطق. وأوضح سليمان أن معظم الشكاوى التي ترد إلى محافظة ريف دمشق تتركز اليوم على معالجة هذه الاستثناءات التي كانت تمنح لترخيص مزارع وأبنية وطوابق إضافية، بالإضافة إلى بعض الشكاوى من خلافات شخصية تقدم إلى المحافظة وبعض الشكاوى على عدم توفر الخدمات من كهرباء ومياه ونظافة، وهناك بعض المراجعين يطلبون المساعدة، لافتاً إلى أن ملف الشهداء والجرحى تم وضعه اليوم على سلم الأولويات وجميع الطلبات تتم معالجتها وفق الأصول القانونية. وأكد سليمان أن جميع أصحاب الشكاوى يعتبرون أنفسهم أنهم على حق ومع كل مسؤول جديد يقومون بتجديد شكاويهم، والمحافظة قامت بتشكيل لجنة شكاوى بالمحافظة برئاسة الأمين العام وعضوية مدير المتابعة ومدير الشؤون القانونية والمكتب الخاص وتتم متابعة جميع تفاصيلها، وتم التوجه لاعتماد الحلول التي تم التوصل إليها في الشكاوى القديمة سواء بالقضاء أم بالجهاز المركزي للرقابة والتفتيش.

وهناك شكاوى لم تعالج بعد منذ سنوات وهي قيد المعالجة ويصعب معالجتها لكون المخالفة مسكونة أو هناك خلاف عليها لافتا إلى أن ثلثي الشكاوى التي ترد إلى المحافظة متكررة. وأكد مدير المتابعة ضرورة متابعة الإشغالات التي كانت تحدث في الحدائق الصغيرة ومؤخرا تم هدم أحد الإشغالات بالرغم من أنه حصل على موافقة الإشغال بشكل نظامي من البلدية، وذلك لمنع تصغير الحدائق والمدارس، ومنع منحها للاستثمار إلا إذا كانت مساحتها كبيرة وبنسبة 10 بالمئة من مساحتها، ومعالجة بيع الفضلات بضمان حق الدولة حسب الأسعار الرائجة.

وأشار سليمان إلى أن محافظة ريف دمشق تعتبر من أحرص المحافظات على تطبيق المرسوم 40 بحق البلديات من حيث اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الوحدات الإدارية المقصرة والإحالة إلى القضاء، وهي من أكثر المحافظات في سورية التي طبقت المرسوم ٤٠ وتمت إحالة سبعة رؤساء بلديات إلى القضاء والجهات المختصة، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية وفق المرسوم، وهناك مرحلة جديدة بضرورة التركيز على الخدمات وعلى تطبيق القوانين والحفاظ على الأراضي الزراعية.

ومن أجل ضبط نمو المخالفات بين سليمان أنه تم توجيه كتاب من محافظ الريف إلى الحواجز للتدقيق على السيارات التي تدخل مواد البناء، وعدم إدخالها من دون رخصة بناء، كما تم التوجيه لمجابل البيتون لتزويد السيارات المحملة بالبيتون بورقة رسمية تبين وجهتها، وتوجيه الشرطة لحجز أي سيارة لا تحمل هذه الورقة.

وبالنسبة لتسوية المخالفات بين سليمان أن تسويتها وفق المرسوم 40 مستحيلة في الوقت الراهن، لكونه تم إحداثها بعد عام 2012 والصور الجوية تثبت ذلك ولا يمكن تسويتها من دون إصدار قانون للتسوية، لافتاً إلى أن هذا القانون في حال صدر يمكّن من تحصيل أموال طائلة لخزينة الدولة في حال كانت التسويات للمخالفات التي لا يوجد فيها تعد أو اعتراض أو شكاوى وتتم تسويتها وفق السعر الرائج.

https://a2zsyria.com/%d9%87%d8%af%d9%85-%d9%82%d8%b5%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ab%d9%86%d8%a7%d8%a1%d8%a7%d8%aa-%d9%84%d9%83%d8%a8%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ae%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%8a%d9%86/?fbclid=IwAR3RhenJsvWoIOajQt2IXbiqvkuhXTdUpGzC6GjA2f-txgP9ivZhjgf204g

16 - المنشآت الصناعية الجديدة

خاص – الصناعي السوري : بلغ عدد المنشآت الصناعية الجديدة المنفذة لغاية الربع الثالث من عام 2022 نحو 766 منشأة منها 330 منشأة حرفية و431 منشأة وفق القانون 21 لعام 1958 وخمس منشآت فقط وفق قانون الاستثمار. وتشير هذه الأرقام الى استمرار تركز الاستثمار الصناعي بشكل رئيسي حتى الآن على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الحرفية وتواضع أعداد المنشآت الصناعية المنفذة وفق قانون الاستثمار .

وقد توزعت المنشآت الصناعية الجديدة حسب النشاط الصناعي الى 331 منشأة غذائية و216 منشأة هندسية و148 منشأة كيميائية و71 منشأة نسيجية. وتشير هذه الأرقام الى استمرار توجه الاستثمار الصناعي نحو الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى في ذات الوقت الذي تستمر فيه الصناعات النسيجية باحتلال الترتيب الأخير نتيجة الظروف الصعبة التي تعيشها هذه الصناعة وبشكل خاص ما يتعلق بالتصدير الخارجي بسبب ارتفاع تكاليفها وأسعارها وازدياد حدة المنافسة مع المنتجات النسيجية التركية والصينية وغيرها اضافة إلى ضعف الطلب المحلي نظراً لتوجه أولويات إنفاق المستهلكين على الغذاء الأمر الذي يحد من اقبال المستثمرين على اقامة منشآت نسيجية جديدة .

وفيما يتعلق بتوزيع المنشآت الصناعية المنفذة حسب المحافظات والمدن الصناعية استمرت محافظة ريف دمشق باحتلال المرتبة الأولى بواقع 256 منشأة تلتها حلب 200 منشأة ثم حمص 125 منشأة ثم طرطوس 82 منشأة فالمدينة الصناعية بالشيخ نجار 80 منشأة ثم حماه 74 منشأة ثم دمشق 48 منشأة. وتوزع الباقي على المحافظات الأخرى .

لمتابعة المواضيع الأخرى: موقع الصناعي

17 - عن الأثر الاقتصادي المترتّب على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية... تمويل المشروعات التنموية نموذجاً...

زياد غصن، مقالتي في موقع الميادين نت...

سوريا والمؤسَّسات العربية: تعليق التنمية بقرار من الجامعة

بعدما هدأت قليلاً القراءات والتحليلات المتعلّقة بفشل بعض الجهود العربية الرامية إلى استعادة سوريا مقعدها في الجامعة العربية، والتي ركزت في معظمها على البعد السياسي وتأثيراته في العلاقات العربية البينية ومدى تأثره بالضغوط الخارجية المعارضة أو المؤيدة لعودة سوريا إلى الجامعة العربية، يبدو ضرورياً تناول هذا الملف من جانب اقتصادي بغية توضيح مسألتين.

المسألة الأولى تتمثّل بالغاية الأساسية من عملية تعليق عضوية دمشق في الجامعة العربية: هل هي سياسية فقط أو أنها ذات بعد اقتصادي يلتقي مع مسار العقوبات الغربية المفروضة على دمشق؟ أما المسألة الثانية، فهي ترتبط بطبيعة العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين سوريا ومؤسسات الجامعة العربية قبل تعليق عضويتها، وتأثيرات توقف تلك العلاقات في حياة السوريين في هذه المرحلة التي تشهد فيها البلاد أوضاعاً اقتصادية صعبة للغاية.

الأثر الاقتصاديّ

مع أنَّ المعلن رسمياً عام 2011 كان يركّز على أنَّ تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية كان محاولة للضغط السياسي على الحكومة السورية للدخول في حوار مع المعارضة، إلا أنَّ مسار الأحداث خلال الأعوام التالية وما تضمنته من الكشف عن تفاصيل مجريات الأيام الأولى لبدء الأزمة السورية ومواقف بعض الدول العربية منها، يؤكّد أنَّ الغاية من تعليق

العضوية ليست الضغط سياسياً على دمشق فحسب، إنما أيضاً التماهي مع الإجراءات الغربية التي بدأت بتوقيف أنشطة التعاون المشترك في قطاعات تنموية وخدمية تخدم شرائح مختلفة من السوريين، ثم جاء فرض عقوبات تدريجية على القطاعات الاقتصادية الحيوية في البلاد، وصولاً إلى محاولة تسليم مقعد سوريا في الجامعة العربية للمعارضة، خلافاً لأنظمة الجامعة وعملها.

ويمكن في هذا السياق استعراض الأثر الاقتصادي المترتّب على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية من خلال الإشارة إلى النقاط التالية:

- تعليق مشاركة الوفود الحكومية السورية في اجتماعات مؤسسات الجامعة العربية، وتحديداً المؤسَّسات ذات الطابع الاقتصادي، وهو الأمر الّذي تسبّب بإخراج سوريا من قائمة المشروعات والإستراتيجيات والخطط العربية التي جرى العمل عليها منذ عام 2011 ولغاية تاريخه، وتالياً تضرّر مشروعات عديدة كانت دمشق تعمل عليها في الإطار العربي منذ سنوات ما قبل الأزمة من جهة، وإخراج سوريا من دائرة المشروعات المستقبلية التي يجري التحضير والإعداد لها من جهة ثانية.

- توقف عمليات التمويل التي كانت سوريا تحصل عليها من المؤسسات المالية والتمويلية العربية، باعتبارها عضواً مؤسساً للجامعة العربية. معظم هذه المشروعات، كما سيتضح لاحقاً، يتركز في قطاعات حيوية ومؤثرة في حياة السوريين واحتياجاتهم الأساسية من الخدمات والسلع.

في هذه الظّروف، يتبلور حجم الأثر السلبي الذي تركته الخطوة على المستوى الشعبي. مثلاً، كان هناك قرضان من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل مشروع لإنشاء محطة لتوليد الكهرباء في

المنطقة الشرقية بقيمة 30 مليون دينار كويتي لكلٍّ منهما؛ الأول تمت الموافقة عليه عام 2010، والآخر عام 2011، لكن تم إلغاء مبلغ القرضين مع بدء الأزمة.

- قيام بعض الدول العربيّة، استناداً إلى موقفها السياسي وإجراءات مقاطعة سوريا الّتي كان قرار تعليق العضوية أولها، بالتوسع في إجراءات المقاطعة لتصل مثلاً إلى مرحلة منع مؤسسة الطيران السورية الحكومية من تسيير رحلاتها إلى تلك الدول، ووضع قيود مشددة على انتقال الأفراد والبضائع القادمة من سوريا، وغير ذلك من إجراءات أضرَّت بمصالح السوريين ومؤسَّساتهم.

- خفض بعض الدول العربية قيمة مبادلاتها التجارية مع سوريا. قد يكون المبرّر في ذلك خلال السنوات الأولى من عمر الأزمة هو خروج المعابر الحدودية عن السيطرة الحكومية، إلا أنَّ عودة تلك المعابر للسيطرة الحكومية في السنوات التالية لم تسهم، كما كان متوقعاً، في استعادة المبادلات التجارية معدلاتها السابقة.

تشير البيانات الرسمية السوريّة، على سبيل المثال، إلى أنَّ صادرات البلاد إلى الدول العربية بلغت قيمتها عام 2010 نحو 4.5 مليارات دولار، والمستوردات من الدول العربية كانت بحدود 2.5 مليار دولار، فيما الصادرات السورية إلى الدول العربية عام 2020 لم تتجاوز 1.9 مليار دولار، والمستوردات كانت قيمتها أقل من 792 مليون دولار.

طاقة ومياه وتنمية

يُحسب لسوريا على مدار سنوات طويلة دعمها ومساندتها لكلِّ أشكال التعاون العربي، وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والتنموية. هناك أمثلة

كثيرة على ذلك، لعلَّ أبرزها قرارها السماح بدخول مواطني الدول العربية إلى أراضيها من دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول، وإنجاحها مشروع منطقة التجارة العربية المشتركة، ودفعها مشروعات حيوية كخطِّ الغاز العربي والربط الكهربائي العربي، وما إلى ذلك من مشروعات مهمة انعكست تأثيراتها الإيجابية على جميع الدول العربية المشاركة فيها.

في المقابل، فإنّ غالبية جوانب الفائدة السورية الاقتصادية من المؤسسات التابعة للجامعة العربية، وتحديداً فيما يتعلق بالقروض والمنح، كانت ذات طابع تنموي، بمعنى أنّها كانت تتوجه نحو تنفيذ مشروعات ترتبط مباشرة بتوفير الاحتياجات الأساسية للسوريين من طاقة ومياه وغير ذلك.

بالعودة مثلاً إلى قائمة القروض التي منحها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لسوريا منذ عام 1974 ولغاية 2021، والبالغ عددها 51 قرضاً، بقيمة 467 مليون دينار كويتي، سنجد أنَّ أكبر قرض – البالغة قيمته نحو 32 مليون دينار – كانت غايته تمويل إنشاء سدّ تشرين الكهرومائي عام 1993.

أما القرض الممنوح عام 1999، والبالغة قيمته 30 مليون دينار، فكان لتمويل مشروع تطوير شبكة الاتصالات للمشتركين، وكان القرض البالغ 29.643 مليون دينار يهدف إلى تمويل مشروع توسيع محطة دير علي لتوليد الكهرباء عام 2005، كما كان هناك قرض عام 1995 تزيد قيمته على 28 مليون دينار كويتي لتمويل إنشاء الجزء المتعلق بمشروع الربط الكهربائي العربي في الأراضي السورية.

في الحصيلة، في قطاعات المشروعات الممنوحة قروضاً من الصندوق، كان هناك نحو 15 قرضاً مخصّصاً لتطوير المنظومة الكهربائية، و6 قروض

لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، و6 قروض لمشروعات التنمية المحلية في مناطق جغرافية مختلفة من البلاد، وكان هناك قرضان لتحسين خدمات شبكات الاتصالات وتوسيعها، وقروض أخرى لمشروعات في قطاعي الصحة والري وغيرهما.

وبناءً على ذلك، فإنَّ توقّف المؤسسات العربية المشتركة عن تقديم القروض والمنح لسوريا نتيجة تعليق عضويتها في الجامعة العربية ترك تأثيراته السلبية في العديد من الخطط والمشروعات التنموية التي قد تكون قد توقفت أو تأخر تنفيذها، لكن ماذا عن المستقبل؟ وهل يُسمح لمؤسسات التمويل العربية بأن تسهم في تمويل مشروعات التعافي وإعادة الإعمار في سوريا؟

ترتبط عودة المؤسَّسات العربية إلى العمل والتعاون مع سوريا بقرار سياسي عربي، سواء كان ذلك القرار يتضمن استعادة سوريا عضويتها الكاملة في الجامعة العربية، أو السماح لبعض المؤسسات بالتعاون مع المؤسسات السورية الرسمية والأهلية لدعم بعض المشروعات التنموية التي يمكن أن تدخل في إطار التعافي المبكر، أسوةً بالتوجّهات الأخيرة للمنظمات الأممية المؤسسات الدولية التي تمت بموافقة غربية مباشرة.

الخيار الآخر قد يبدو موضوعياً في ظلِّ هذه الظروف، ولا سيما أنَّ هناك جهوداً قطرية لبعض الدول العربية لمساعدة دمشق في مجالات الصحة والإغاثة، وآخرها كان تمويل الإمارات العربية المتحدة تجهيز مستشفيات ميدانية في مناطق مختلفة لتوفير الخدمات الصحية لسكانها.

لكنَّ المدخل الوحيد فعلياً حتى يستعيد ذلك التعاون وضعه السابق للأزمة السورية يتمثل فقط بالموافقة العربية على استعادة دمشق مقعدها في الجامعة، إلا أن دون ذلك صعوبات عديدة، لعلَّ أبرزها الضغوط الأميركية على بعض

العواصم العربية لمنع أي تقارب سياسي أو اقتصادي مع دمشق، وعدم استقرار سياسات بعض العواصم العربية حيال الموقف من الانفتاح على الحكومة السورية.

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%84%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%

18 - وزارة الصناعة السورية

إعلان

إشارة" إلى تعميم وزارة الصناعة رقم ٢٠٢/ص. م. و/ ١٥٠٠٠١٠٠ تاريخ ٢٢/١١/٢٠٢٢ المتضمن شروط وإجراءات الترشح لشغل مركز عمل (مدير عام شركة) بما يتوافق مع قرار رئاسة مجلس الوزراء المتضمن المعايير الأساسية لشغل وظيفة مدير عام، وبطاقة الوصف الوظيفي لمراكز العمل للمدراء العامين للشركات الصناعية التابعة.

وبغية إفساح المجال أمام كافة العاملين من الفئة الأولى في الجهات التابعة الراغبين بالترشح.

تعلن وزارة الصناعة عن تمديد فترة تقديم طلبات الترشح لغاية يوم الخميس الواقع في ٨/١٢/٢٠٢٢ في مقر المؤسسات الصناعية المعنية.

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/414
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 25 كانون الأول،

رابط تحميل التقرير كاملاً اضغط **هنا**

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

M E A K Weekly Economic Report No. 414

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

25 December 2022

Link to download the report in PDF format: here

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web.

I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible.

Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.